الأمم المتحدة

E/CN.6/2020/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2019
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والستون

9-20 آذار/مارس 2020

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يُقدِّم هذا التقرير، الذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة 289/64، موجزا للجوانب المعيارية من العمل الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2019، في إطار دعمها الفني للعمليات الحكومية الدولية. ويبرز التقرير أيضا مساهمة الهيئة في تنفيذ التوجيهات السياساتية المقدمة من لجنة وضع المرأة، بما في ذلك أمثلة على الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الهيئة.

* E/CN.6/2020/1.

240120 160120 19-22109 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – في عام 2019، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعم الدول الأعضاء في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم التوصيات في تقارير الأمين العام. وقَدمت أيضا الدعم التقني والخبرة الفنية من أجل الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في القواعد والمعايير الحكومية الدولية. وأعارت الهيئة أولوية عليا للأعمال التحضيرية الفنية لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتمادهما، وكذلك للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

2 – وقد خُوّلت الهيئة، بموجب الولاية الثلاثية المنوطة بها، الصلاحيات التالية: (أ) دعم تعزيز القواعد والمعايير العالمية؛ (ب) تعزيز التنسيق والاتساق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو أكثر فعالية في منظومة الأمم المتحدة ككل، دعماً للالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ج) دعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تحويل القواعد والمعايير العالمية إلى تشريعات وسياسات وخطط إنمائية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، في إطار أنشطتها التنفيذية.

3 – وعلى غرار السنوات السابقة، ظل تقديم الدعم الفني إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان يشكل سمة أساسية من سمات الجوانب المعيارية من عمل الهيئة، وذلك بهدف تعزيز إدماج المنظور الجنساني في أعمال تلك الهيئات ومخرجاتها. وتحقيقاً لهذا الغرض، واصلت الهيئة تعزيز الروابط بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من جهة، وإحراز تقدم في مجالات التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والعمل المناخي، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والمسائل المواضيعية الأخرى التي تتناولها العمليات الحكومية الدولية، من جهة أخرى.

4 – وتتواءم الجوانب المعيارية من عمل الهيئة مع خطتها الاستراتيجية للفترة 2018–2021 (UNW/2017/6/Rev.1)، وتسهم هذه الجوانب في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني. وقد اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور نشط في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكفالة تعزيز المساءلة على نطاق المنظومة والعمل فيها على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لهن؛ ولكفالة أن تكون الهيئة في وضع جيد يمكّنها من الاستثمار التام والمتكامل لدعمها المعياري وأنشطة التنسيق والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها على مستوى منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق ما تسعى إليها من نتائج.

ثانيا – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ألف – لجنة وضع المرأة

5 – واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، تقديمَ الدعم للجنة في أداء الدور المنوط بها باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتقرير السياسات التي تقوم بوضع المعايير العالمية وصياغة التوصيات السياساتية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهن في جميع أنحاء العالم. وشملت الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة والستين

للجنة وتقديم الخدمات لها أثناء انعقادها تقديمَ الدعم الفني واللوجستي. ووفرت الوثائق التي أعدتها الهيئة للدورة دعماً لجلسات التحاور الرفيعة المستوى ولحلقات النقاش التي عقدتها أفرقة خبراء بشأن مسائل منها الموضوع ذو الأولوية وموضوع الاستعراض، وشملت أيضا تقرير الأمين العام عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2019/6).

6 - واستندت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية ”نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة“ (E/2019/27، الفصل الأول، الفرع ألف)، إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (E/CN.6/2019/3). ويشكل التركيز على اتباع نهج متكامل ومراع للمنظور الجنساني في تصميم نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة وفي ميزنتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، إلى جانب إدراج الموضوع ذي الأولوية ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة، توسيعاً لنطاق الإطار المعياري العالمي. ولأول مرة، شددت اللجنة على أهمية عدم عكس مسار ما تحقق من مستويات الحماية السابقة.

7 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدعمَ للجنة في استعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتُمدت في الدورة الستين بشأن موضوع ”تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة“. وقدم ما مجموعه 12 دولة عضوا، على أساس طوعي، معلومات عما أحرزته من تقدم وما استفادته من دروس وما اعترضها من تحديات، وحددت أفضل الممارسات والوسائل الكفيلة بتسريع وتيرة التنفيذ. وفي تقرير الأمين العام عن موضوع الاستعراض (E/CN.6/2019/4)، جرى تحديد اتجاهات التنفيذ بالاستناد إلى المعلومات الواردة من 49 دولة، وكذلك تحديد تدابير رامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق التنمية المستدامة، بسبل منها تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية وتعزيز تهيئة بيئات مؤاتية للتمويل وجمع البيانات المراعيين للمنظور الجنساني.

8 - وفي إطار التحضير لدورة اللجنة، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء في تنظيم مشاورات إقليمية في أفريقيا، وآسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الدول العربية، لتحديد الأولويات وتيسير تبادل الممارسات الجيدة. وعلى الصعيد العالمي، عقدت الهيئة في شباط/فبراير 2019 منتدى متعدد الجهات صاحبة المصلحة، جمع بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تعزيز الشبكات والمساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية للدورة.

9 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم للجنة في دورها الحفَّاز المتمثل في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وعملت مع أمانات اللجان الفنية الأخرى لتعزيز أوجه التآزر والاتساق. ودعماً لأعمال لجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، اشترك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وحكومة النمسا في تنظيم حلقة عمل بشأن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، عُقدت في كانون الثاني/يناير 2019. وجَمعت حلقة العمل بين صناع السياسات والباحثين وممثلي الحكومات والمنظمات الدولية لمناقشة المنظورات الجنسانية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ولتسليط الضوء على أفضل الممارسات، ووضع توصيات في مجال السياسات العامة. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدعم لمشاركة رئيسة لجنة وضع المرأة في الدورة الرابعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المعقودة في أيار/مايو 2019، لتسليط الضوء على الدور الذي تؤديه فعالية المرأة وريادتها ومشاركتها في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وتحقيق أهدافها العالمية المتعلقة بالغابات.

10 - وخلال عام 2019، أولت الهيئة أولوية عليا للأعمال التحضيرية لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتمادهما. وشملت هذه الأنشطة تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في أعمالها المتعلقة بالقرارات المتصلة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ولا سيما قرار عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين (انظر قراري الجمعية العامة 294/73 و 340/73)، وعقد حلقة نقاش رفيعة المستوى خلال الجزء الرفيع المستوى لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 14/42). وقدمت المكاتب الإقليمية والقطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة والدعم التقنيين إلى 92 بلدا في إجراء استعراضات وطنية شاملة للتقدم المحرز وللتحديات التي واجهتها في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وتشكل التقارير الوطنية الأساس الذي يستند إليه التقرير التوليفي العالمي الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة للجنة في دورتها الرابعة والستين (E/CN.6/2020/3)، فضلا عن التقارير التوليفية الإقليمية التي أُعدت لأغراض الاستعراضات الإقليمية[1]. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع اللجان الإقليمية لتنظيم ودعم الاجتماعات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي. ودعمت كذلك عقد منتديات متعددة الجهات صاحبة المصلحة مع المجتمع المدني وعقد مناسبات شبابية قبل الاستعراضات الإقليمية أو بالتزامن معها.

11 - وفي أيار/مايو 2019، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملتها المتعددة الأجيال بعنوان ”المساواة بين الأجيال: إعمال حقوق المرأة من أجل مستقبل تعمّه المساواة“ لتسريع وتيرة الإجراءات المنسقة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وللاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وتعقد هيئة الأمم المتحدة للمرأة منتدى المساواة بين الأجيال، وهو تجمع عالمي متعدد الجهات صاحبة المصلحة بشأن المساواة بين الجنسين، تتشارك في رئاسته فرنسا والمكسيك، بقيادة المجتمع المدني وبالشراكة معه. واستنادا إلى الاستعراضات الوطنية والإقليمية، وعقب الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، سينعقد المنتدى أولا في مكسيكو، في أيار/مايو 2020، وستُتوّج أعماله في باريس، في تموز/يوليه 2020.

باء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة

12 - يشكل دعم الهيئة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من العمل الذي تقوم به، حيث يؤدي هذا الدعم إلى زيادة فعالية التنسيق والاتساق داخل المنظومة. وبمساهمات من مختلف أنحاء المنظومة، أعدت الهيئة التقرير السنوي عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2019/54). ويعرض التقرير التقدم المحرز في عام 2018 في مجال المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من خلال خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة وسجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين).

13 - وقد أبلغ ما مجموعه 66 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة عن عملها المتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة لعام 2018. وتشير النتائج إلى أن أضعف أداء على نطاق المنظومة سُجل في مجال تخصيص الموارد المالية (إذ حققت 31 في المائة من الكيانات التوقعات أو تجاوزتها)

(1) انظر www.unwomen.org/en/csw/csw64-2020/preparations#regional-review-processes.

وفي مجال تمثيل المرأة على قدم المساواة (17 في المائة). وعلى غرار نتائج عام 2017، ظلت الثقافة السياساتية والمؤسسية أيضا ضمن المجالات التي تتطلب التحسين.

14 - وبفضل المؤشرات الجديدة المتعلقة بالنتائج المعيارية والإنمائية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، تسنى تقديم لمحة عامة عن أداء منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء لتحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. فمن بين الكيانات الخمسين التي قدمت تقارير، حققت 9 كيانات (14 في المائة) - معظمها من الصناديق والبرامج - أو كانت في سبيلها إلى تحقيق نتيجة رفيعة المستوى من شأنها إحداث تحوُّل، مما يعني أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة للتصدي بفعالية للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين.

15 - وأبلغت الكيانات أيضا عن الأهداف المحددة من أهداف التنمية المستدامة التي تسهم فيها خططها الاستراتيجية وعن مجالاتها المواضيعية ذات الأولوية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأدرج ما مجموعه 51 كيانا التركيزَ على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ضمن ذلك، حيث ذكرت معظم الكيانات أنها تقدم الدعم للمساواة بين الجنسين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، على النحو التالي: الهدف 1 (18 كيانا)، والهدف 16 (14 كيانا)، والهدف 10 (13 كيانا)، والهدف 8 (12 كيانا) من أهداف التنمية المستدامة. وأعطى 38 كيانا الأولوية لمشاركة المرأة، فيما عمل 18 كيانا على تشجيع تنفيذ القواعد والمعايير، لكن 5 كيانات فقط هي التي أعطت الأولوية لتمويل المساواة بين الجنسين.

16 - ويشير تحليل سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين لخطة العمل على نطاق المنظومة لـ 24 فريقا قطريا إلى أن أداءها كان أقواه في مجال التعاون والعمل مع الحكومات، وكان أضعفه في مجال تخصيص الموارد للمساواة بين الجنسين وتتبُّعها.

17 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عمله المتصل بقراره الخاص بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (قرار المجلس 2/2019).

18 - وأبرز تقرير الأمين العام عن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/74/220)، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن تمثيل المرأة ظل، خلال فترة السنتين المشمولة بالتقرير، في أعلى مستوياته في المراتب الأولى من السلّم الوظيفي، وأنه ينخفض تدريجيا في الرتب الأعلى. ولا تزال توجد أوجه تفاوت بين مواقع المقار والمواقع خارج المقار، بما في ذلك عمليات السلام، حيث يتخلف أداء المواقع خارج المقار عن أداء المقار بـ 8,7 نقاط مئوية. وتشمل التوصيات التي قدمها التقرير لمساعدة كيانات الأمم المتحدة على المضي قدماً في تحقيق التكافؤ بين الجنسين تنفيذ السياسات القائمة ومواءمتها على نحو أكثر صرامة.

19 - وأعدت الهيئة تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/74/222). وأظهر التقرير أن نسبة تقارير الأمين العام والقرارات التي ضُمِّن فيها منظور جنساني سجلت خلال فترة السنتين المشمولة بالتقرير زيادة قدرها 7 و 10 نقاط مئوية، على التوالي.

ثالثا – التنمية المستدامة

ألف – التمكين الاقتصادي والاجتماعي

20 – على غرار السنوات السابقة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة التقنية إلى الجمعية العامة لدعم العمل المرتبط ببنود جدول الأعمال الخاصة بالاعتبارات الجنسانية وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في قرارات الجمعية العامة الأخرى، ولا سيما في قرارات اللجان الأولى والثانية والثالثة.

21 – وفي الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقرير الخمسي للأمين العام عن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية (A/74/111)، الذي يبين أن المرأة في البيئات المنخفضة الدخل كثيرا ما تواجه فقر الدخل والوقت معا. بيد أن مؤشرات الفقر التقليدية، بما في ذلك المؤشرات المتعددة الأبعاد، تميل إلى إهمال بُعد استخدام الوقت. ويتضح المأزق المزدوج المتمثل في فقر الدخل والوقت اتضاحاً خاصا لدى النساء في سنواتهن الإنجابية، عندما يكنَّ، في كثير من الأحيان، قائمات برعاية للأطفال الصغار ومضطرات في الوقت نفسه إلى كسب دخل. والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 سنة و 34 سنة على الصعيد العالمي هن أكثر عرضة من الرجال للعيش في فقر مدقع بنسبة 25 في المائة. وفي ضوء هذا، فإن توسيع الفرص المتاحة للمرأة من أجل كسب دخل وتخفيض أعباء الرعاية التي يقدمنها لا يمثلان هدفين منفصلين بل مرتبطين ارتباطا لا ينفصم.

22 – ويسهم التقرير في المناقشة العالمية بشأن قياس الفقر والاستراتيجيات الفعالة للقضاء عليه، ويعرض الممارسات الجيدة في مجال تصميم السياسات المراعية للمنظور الجنساني وتنفيذها. ويتطلب تزويد المرأة بمسارات مستدامة للخروج من الفقر اتباع نهج متكامل في مجال السياسات العامة يجمع بين الإجراءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية والعمل اللائق في بيئة اقتصاد كلي مواتية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مناسبةً خاصة للجنة الثانية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جمعت بين خبراء بارزين من أجل دراسة الطرق التي يجتمع بها فقر الدخل مع فقر الوقت في حياة النساء ذوات الدخل المنخفض وكيف يؤدي التدهور البيئي إلى زيادة هذه التفاوتات القائمة على نوع الجنس، وكذلك من أجل تحديد الاستراتيجيات الرئيسية للتصدي لتلك التحديات المترابطة.

23 – وقد أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/74/279). وفي التقرير، يجري استعراض إدماج المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، واستراتيجيات النمو الشامل، وسياسات سوق العمل النشطة والحماية الاجتماعية. وخلص التقرير إلى أنه رغم مشاركة المرأة في الاقتصاد على نحو متزايد البروز، لا تزال هناك فجوات ملحوظة بين الجنسين في أسواق العمل في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

24 – وخلص تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية (A/74/224)، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى أن البلدان دعمت ما تتمتع به النساء والفتيات الريفيات من قدرة على الصمود وقدرات على التكيف من خلال الزراعة وسبل العيش القادرة على التكيف مع تغير المناخ، والوصول إلى البنى التحتية للطاقة المستدامة والمياه. وحُددت في التقرير ثغرات متبقية، لا سيما فيما يخص توفر التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ المراعية للاعتبارات الجنسانية، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية المتعلقة بالصلات بين حالة النساء والفتيات الريفيات والقدرة على الصمود

في مواجهة تغير المناخ، وفيما يتعلق بدعم عمليات وضع السياسات واتخاذ الإجراءات. وقد أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تقرير الأمين العام عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/74/235). وبينما حدد التقرير إمكانية أن تؤدي الهجرة إلى تعزيز فاعلية المرأة وتمكينها اقتصاديا، فقد خلص أيضا إلى أن من الممكن أن يؤدي الافتقار إلى مسارات هجرة آمنة ونظامية ووجود قوانين هجرة وعمل تقييدية إلى زيادة خطر تعرض العاملات المهاجرات للعنف والاستغلال، ولا سيما المهاجرات هجرةً غير نظامية.

25 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أعمال الجمعية العامة تمهيدا لاجتماعها الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة. وشملت تلك الجهود تقديم الدعم التقني خلال المشاورات غير الرسمية بشأن الإعلان السياسي المعنون ”التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أوفر صحة“ (انظر قرار الجمعية العامة 2/74)، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر 2019. وفي الإعلان، تدعو الجمعية العامة إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية للجميع بحلول عام 2030، مع وجود نظم صحية جيدة، والتركيز على الرعاية الصحية الأولية، وسياسات التمويل الصحي الفعالة. وتدعو أيضا إلى إتاحة فرص أفضل للنساء لضمان دورهن وقيادتهن في قطاع الصحة من خلال معالجة أوجه عدم المساواة والقضاء على التحيز ضد المرأة بأنواعه. وتكرر تأكيد الالتزام المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية (الغاية 3-7) والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما (الغاية 5-6). ومن المهم في هذا الصدد أنها تدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى تصميم سياسات الصحة وتنفيذها ورصدها.

26 - وقدمت الهيئة الدعم التقني والخبرة الفنية خلال دورات مجلس حقوق الإنسان العادية الثلاث وأنشطته فيما بين الدورات في عام 2019. فبالإضافة إلى القرار المتعلق بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في الميدان الرياضي (قرار المجلس 5/40)، الذي أعيد فيه تأكيد حقوق المرأة في السلامة البدنية والاستقلال الذاتي، والقرار المتعلق بالمساواة في الأجر (قرار المجلس 14/41)، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المفاوضات بشأن القرار المتعلق بالتعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات: منع العنف ضد النساء والفتيات في عالم العمل والتصدي له (قرار المجلس 17/41)، إلى جانب القرار بشأن تبعات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (8/41)، من خلال مشاركتها في البرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال. وقد أكد قرار بشأن الحق في الضمان الاجتماعي (قرار المجلس 13/42)، على المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص الحق في الضمان الاجتماعي وأقر بمواقف التحيز الجنساني والثغرات التي تعتري تصميم نظم الضمان الاجتماعي وتنفيذها؛ وحظيت الاستنتاجات المتفق عليها التي توصلت إليها اللجنة في دورتها الثالثة والستين أيضا بالترحيب.

27 - وخلال الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في الفترة من 24 حزيران/يونيه إلى 12 تموز/يوليه 2019، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عدة مناسبات جانبية لتسليط الضوء على القضايا الجنسانية وشاركت فيها، بما في ذلك حلقات نقاش بشأن العنف ضد المرأة في عالم العمل، وحقوق المسنات وتمكينهن الاقتصادي، والتحيز الجنساني والمضايقات والعنف ضد البرلمانيات. وقدمت الهيئة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، إرشادات تقنية مرتكزة على الأدلة بشأن التصدي للتحرش والعنف ضد المرأة في محيط العمل. وقد أُجري العمل بالتوازي مع عملية وضع المعايير التي قامت بها منظمة العمل الدولية، والتي توجت باعتماد الاتفاقية الخاصة بالقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل

لعام 2019 (رقم 190)، والتوصية المتعلقة بالقضاء على العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 206)، لمنظمة العمل الدولية.

28 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كفالة أن تتوافر لجميع التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يصدر بها مجلس حقوق الإنسان تكليفا، الخبرات اللازمة في المسائل الجنسانية كي يتسنى لها إنجاز ولاياتها. فقد وفرت الهيئة محققين أو مستشارين للشؤون الجنسانية من قائمة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، وكذلك خبراء عدالة في مجال العنف الجنسي والجنساني تابعين لها من أجل إجراء تحقيقات بشأن الجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية واليمن ودولة فلسطين. وبدعم من هؤلاء الخبراء، أدمجت تحقيقات المجلس بصورة شاملة منظورا جنسانيا ووثقت جرائم وانتهاكات، بما في ذلك القيود المفروضة على الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في جمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر A/HRC/41/18)، وارتفاع العنف المنزلي المتصل بمظاهرات عام 2018 في غزة (انظر A/HRC/40/CRP.2)، والاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن (انظر A/HRC/42/CRP.1)، والزواج القسري للفتيات في الجمهورية العربية السورية (انظر A/HRC/42/51).

باء - الإجراءات المتعلقة بالمناخ وحماية البيئة

29 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإسهام في التنفيذ المنسق والمراعي للمنظور الجنساني لاتفاقيات ريو الثلاث. ففيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ساهمت الهيئة في استعراض برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية لتلك الاتفاقية وخطة عمل الاتفاقية للمسائل الجنسانية، بما في ذلك العمل من أجل وضع خطة عمل المسائل الجنسانية المقبلة. وبالتعاون مع حكومة كوستاريكا، شمل الاستعراض التنظيم المشترك لحلقة عمل تحضيرية للأطراف في الاتفاقية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن العناصر الرئيسية التي ينبغي إدراجها في خطة العمل الثانية للمسائل الجنسانية. وأبرزت الهيئة في تقريرها المقدم إلى الدورة الخمسين للهيئة الفرعية للتنفيذ، المعقودة في حزيران/يونيه 2019، الاحتياجات فيما يخص بناء القدرات والبيانات والمعارف من أجل تنفيذ الولايات المتصلة بالمسائل الجنسانية على الصعيد الوطني بموجب الاتفاقية واتفاق باريس. كما قُدم الدعم التقني إلى الأطراف خلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2019.

30 - وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل المتصل بقمة العمل المناخي خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019، من خلال عملها مع الحكومات وأصحاب المصلحة على زيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين في سياق الإجراءات المتعلقة بالمناخ. ودعمت الهيئة القيادة المشتركة لمسار العوامل الاجتماعية والسياسية في وضع مبادرة مكرسة للمساواة بين الجنسين في إطار الإجراءات المتعلقة بالمناخ، والتي أُعلن عنها في القمة. وقد حصلت المبادرة على التزام 53 بلدا بتنفيذ خطط عمل وسياسات واستراتيجيات في مجال تغير المناخ تكون مراعية للمنظور الجنساني، وتحسين قاعدة الأدلة وتتبع التقدم المحرز، وتعزيز الدور القيادي للنساء والفتيات في مجال الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وفي الفترة السابقة لقمة، نظمت الهيئة أنشطة جانبية خلال الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة المعقودة في آذار/مارس، والجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في تموز/يوليه، وعشية القمة. وقد سلطت تلك المناسبات الضوء على الدور القيادي للنساء والفتيات في مجال إجراءات التكيف والتخفيف في جميع أنحاء العالم. وقدمت الهيئة أيضاً إسهامات فنية في الدراسة التحليلية التي أجرتها

مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ المراعية للمنظور الجنساني بما يكفل تمتع المرأة تمتعا كاملا وفعليا بحقوقها (A/HRC/41/26).

31 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بناء القدرات للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، من أجل استعراض خطة عمل الاتفاقية للمسائل الجنسانية، وتحديد الأهداف المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي، والتمويل، ووضع البيانات والمؤشرات، من بين أمور أخرى، من منظور جنساني. وأدى تقديم الهيئة الدعم للأطراف ومساهمتها في الدورة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، المعقودة في كانون الثاني/يناير 2019، إلى تجسُّد القضايا الجنسانية الرئيسية بقوة في مداولات الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، المعقودة في أيلول/سبتمبر 2019. وعقدت الهيئة، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي وأمانة الاتفاقية، حلقة عمل دون إقليمية لبلدان غرب أفريقيا ساهمت في بناء القدرة على ربط أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي بمساهمات محددة وطنيا من خلال وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج مؤدية إلى التحول ومراعية للمنظور الجنساني تركز على تحييد أثر تدهور الأراضي. كما وضعت الهيئة، بالشراكة مع أمانة الاتفاقية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، دليلا لتقديم توجيهات تدريجية للأطراف بشأن وضع هذه المشاريع والبرامج.

32 - وواصلت الهيئة تعزيز قاعدة المعارف والأدلة ودعت إلى إدماج منظور جنساني في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي. وقبل الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإطار ما بعد عام 2020، نظمت الهيئة، بالشراكة مع حكومة كندا وفريق أصدقاء المساواة بين الجنسين وأمانة الاتفاقية، حلقة عمل للخبراء في نيسان/أبريل 2019 من أجل تحديد مداخل لإدماج المنظور الجنساني في الإطار. وهو نفس الهدف الذي كان من وراء إجراء مناقشة تقنية مع المركز العالمي للزراعة الحراجية ومع الأطراف في الاتفاقية وأصحاب مصلحة آخرين. وقدمت الهيئة تقارير إلى أمانة الاتفاقية تطرقت إلى ضرورة تضمين القضايا الجنسانية في الأهداف والغايات والمبادئ والمؤشرات الممكنة للإطار، وقدمت المساعدة التقنية إلى الأطراف خلال الدورة الثالثة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

جيم - متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها

33 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاونها مع العملية العالمية لمتابعة خطة التنمية المستدامة عام 2030 واستعراضها من خلال مساهماتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه وتحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019. وخلال العملية التحضيرية، قدمت الهيئة الدعم التقني للحكومات لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية بهدف التشجيع على الأخذ بالمنظور الجنساني. وأسهمت مشاركتها في المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة في إيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين.

34 - وساهم الدعم التقني الذي قدمته الهيئة لتحقيق لمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما مسألة مشتركة خلال المفاوضات، في إصدار الإعلان السياسي المعنون ”التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة“، الذي اعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، المعروف أيضا باسم مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، والذي أيدته الجمعية العامة لاحقا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (انظر قرار الجمعية العامة 4/74). وقد دعا قادة العالم إلى عقد للعمل من أجل

تحقيق الأهداف بحلول عام 2030، وأعلنوا عن إجراءات يتخذونها للمضي قدما بالخطة. وسُجل ما مجموعه 141 إجراء للتعجيل، منها 53 إجراء تشمل التزامات بتنفيذ الهدف 5.

35 - ويوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التوجيه السياسي والإرشادات والتوصيات لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها، وقد أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنتدى بالخبرة الفنية والأدلة والدعم التقني في مجال السياسات. وعقدت اجتماعا لفريق خبراء في شباط/فبراير 2019 بشأن المنظورات الجنسانية للأهداف 10 و 13 و 16 - الأهداف الثلاثة قيد الاستعراض في عام 2019 - بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وأسفر الاجتماع عن مجموعة من التوصيات تستهدف التعجيل بإحراز تقدم بشأن الأهداف الثلاثة وأوجه الترابط بينها من منظور جنساني، ولا سيما بشأن ما يلي: تعزيز الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون الشاملة للجميع، وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛ وإزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة في صنع القرار وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة؛ والاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية للتشجيع على وضع السياسات والتخطيط والميزنة القائمة على الأدلة؛ وزيادة التمويل لتنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا يراعي المنظور الجنساني من خلال سياسات تعبئة الموارد المحلية والعمل على الصعيد العالمي لمعالجة الاختلالات البنيوية في الترتيبات الضريبية والتجارية والاستثمارية المحلية والدولية.

36 - وأسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2019/68). وقادت جهود التنسيق بين الوكالات الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالهدف 5 وأسهمت بالبيانات والإحصاءات ذات الصلة فيما يتعلق بالمؤشرات التي تكون الهيئة فيها هي الوكالة الرائدة أو الوكالة الرائدة المشارِكة. وبهدف استكمال التقرير، أصدرت الهيئة، بالاشتراك مع شعبة الإحصاءات، المنشور المعنون ”التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة عن المسائل الجنسانية في عام 2019“[(2)]. ويضم المنشور آخر الأدلة المتاحة بشأن المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف السبعة عشر، ويختار مؤشرا واحدا لكل هدف بغية توضيح التقدم المحرز والثغرات والتحديات المطروحة حتى الآن.

37 - وواصلت الهيئة الإسهام في عمل اللجنة الإحصائية، وكذلك في عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في مجال وضع الإحصاءات الجنسانية. ودعمت، على وجه الخصوص، وضعَ معايير ومنهجيات مقبولة دولياً كي تستخدمها الحكومات لرصد تنفيذ الغايات التي لا تتوفر بشأنها بعدُ معايير من هذا القبيل. ونتيجة لعمل الهيئة المتعلق بمتابعة المرحلة المنهجية، وبفضل بذل جهود متضافرة لوضع خط أساس عالمي بشأن مؤشرات المستوى الثاني التي أعيد تصنيفها مؤخرا، اتسع نطاق تغطية البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية للهدف 5: فالمؤشر 5-1-1 يضم الآن بيانات عن 53 بلداً ومنطقة، والمؤشر 5-5-1-ب يحوي بيانات عن 119 بلداً ومنطقة، والمؤشر 5-ج-1 يتضمن معلومات عن 69 بلداً ومنطقة. وعلاوة على ذلك، وفي إطار فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، وهو فريق مدينة أُنشئ في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية وشُكل لمعالجة مسائل صياغة المفاهيم والمنهجية والأدوات في مجال إحصاءات الحوكمة، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة

(2) متاح في الرابط الشبكي التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2019.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة عملية وضع إطار مفاهيمي للمشاركة السياسية وقياسها. وكفل هذا الإطار إدماج منظور جنساني في قياس مجالات الحوكمة الأخرى، من قبيل عدم التمييز، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والسلامة والأمن. وترد هذه المساهمات في دليل جديد عن إحصاءات الحوكمة سيُقدَّم إلى اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2020، ومن المتوقع أن يوجه العمل المتعلق بإحصاءات الحوكمة لفائدة المكاتب الإحصائية الوطنية.

38 - وكان لتوجيه الهيئة وخبرتها التقنية دور أساسي في ضمان إعطاء الأولوية للتصنيف الجنساني والتصنيف المتعدد الأبعاد من منظور جنساني اللذين قام بهما فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ودعت الهيئة بقوة، مشددةً على أن العوامل التي تسهم في حرمان النساء والفتيات ليست فاعلة بمعزل عن غيرها من العوامل، إلى تصنيف مؤشرات الأهداف في آن واحد حسب نوع الجنس والخصائص الأخرى. وفي الدورة الخمسين للجنة الإحصائية، قدم الفريق مشورةَ الهيئة بشأن أولويات السياسة العامة وخططَها التصنيفية الحالية والمقبلة المتصلة بالاعتبارات الجنسانية.

دال - تمويل التنمية المستدامة

39 - أيدت الهيئة إدماج منظور جنساني في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وفي الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي (انظر E/FFDF/2019/3)، أكدت الدول الأعضاء من جديد ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في إطار وضع وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ولاحظت كذلك مع القلق الفجوة في إمكانية حصول النساء على رأس المال اللازم لممارسة الأعمال التجارية، وشجعت أيضا على اتخاذ مبادرات بهدف إتاحة الفرص أمام الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، مثل النساء، للوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

40 - وترأست هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فريق المسائل الجنسانية التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، الذي يتألف من 18 وكالة مكلفة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقرير فرقة العمل السنوي. وساهم الدور القيادي للهيئة وإسهاماتها التقنية منذ عام 2017 في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بالجهود الوطنية الرامية إلى وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، وبالتجارة، والعلم والتكنولوجيا، والشمول المالي. ويتعقب تقرير *تمويل التنمية المستدامة لعام 2019* التقدم المحرز في مجالات العمل السبعة المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.

رابعا - حقوق الإنسان

41 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم المعياري المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان بغرض تعزيز إدماج منظور جنساني، بوسائل منها تقديم الدعم للدول الأعضاء في الإعداد للاستعراض، وتقديم المساعدة للجهات صاحبة المصلحة في إعداد تقاريرها، والمساهمة في تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتقديم المداخلات في اجتماعات المجلس، ودعم تنفيذ التوصيات.

42 - وبالتنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان، قدمت الهيئة الدعم لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق. وقُدم الدعم إلى الدول الأطراف في تقديم التقارير بموجب الاتفاقية وفي التحضير لإجراء حوار بنّاء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقدمت الهيئة الدعم لما نسبته 94 في المائة من تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية المقدمة إلى اللجنة، بما في ذلك فيما يتصل بتنسيق عملية إعداد التقارير وقيادتها. وقدمت أيضا الدعم فيما يتعلق بإعداد منظمات المجتمع المدني للتقارير الموازية وبإعداد التقارير التي تقدمها الأفرقة القطرية إلى اللجنة. وخلال الدورة الأربعين للمجلس، شاركت الهيئة في حوارات تفاعلية ومناسبات جانبية نُظمت بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية، وسلطت الضوء على أوجه التآزر بين تنفيذ الاتفاقية ورصدها وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

43 - وقدمت الهيئة، من خلال أعمالها التنفيذية، مزيدا من الدعم لتنفيذ الملاحظات الختامية للجنة ومتابعتها، بما في ذلك تجسيد توصيات اللجنة في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية. وقدمت الدعم إلى اللجنة في وضع توصية عامة بشأن الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية. وشمل ذلك المشاركة في اجتماع فريق الخبراء بشأن هذا الموضوع، والتنظيم المشترك لمناسبة جانبية خلال الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وتقديم الدعم من أجل تنظيم مشاورات إقليمية، وتقديم بيان إلى اللجنة بالنيابة عن فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي شاركت الهيئة في رئاسته في عام 2019. وبالتعاون مع أعضاء فريق الخبراء العامل المعني بمعالجة حقوق الإنسان للمرأة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة المنظمة والنظامية، الذي تتشارك في رئاسته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وضعت الهيئة دليلا بعنوان ”السياسات والممارسة: دليل لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة على نحو يراعي المنظور الجنساني“ لدعم الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة فيما تضطلع به من أعمال.

44 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاونها مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة التركيز على حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت الهيئة بيانات شفوية خلال الدورتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للجنة. وفي حزيران/يونيه 2019، خلال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، نظمت الهيئة مناسبات جانبية لمناقشة النهج الاستراتيجية للنهوض بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وعلى وجه التحديد، أقامت الهيئة شراكة مع المبعوثة الخاصة المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، لتنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن موضوع ”النساء ذوات الإعاقة في القيادة السياسية والعامة: نحو بيجين+25“. وأسفر الاجتماع عن إعلان ودعوة إلى اتخاذ إجراءات مع توصيات محددة موجهة إلى الحكومات لزيادة إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة وإشراكهن في الشؤون السياسية والعامة.

45 - ودعماً للعمل في إطار الإجراءات الخاصة، قدمت الهيئة مدخلات لتقرير المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (انظر A/74/189)، الذي تناولت فيه المقررة الخاصة وصول ضحايا الاتجار إلى سبل الانتصاف من الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات التجارية وموردوها، وكذلك في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان (A/HRC/40/60)، الذي نظر فيه المقرر الخاص في المخاطر الجنسانية والانتهاكات الخاصة التي تواجهها المرأة، بما في ذلك

العنف الجنسي. وقدمت الهيئة أيضا مدخلات لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2437 (2018) (S/2019/711)، الذي تناول فيه تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، فضلا عن تفتيش المراكب قبالة الساحل الليبي وحجزها. وأدت مساهمات الهيئة في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/74/322) إلى التركيز بصورة مكرَّسة، لأول مرة، على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاعتراف بدورها بوصفها صانعة قرار وعاملا فاعلا من عوامل التغيير.

46 - وساهمت الهيئة في تقرير الأمين العام عن استنهاض الطموح العالمي للقضاء على وباء الإيدز بعد عقدٍ من التقدم (A/73/824)، الذي يدعو فيه الأمين العام إلى إيجاد بيئات قانونية وسياساتية مواتية من أجل الوصول إلى الفئات السكانية المهمشة وتمكينها من تلبية احتياجاتها الصحية ودعم إشراك المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، في تصميم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وتنفيذها ورصدها. وقدمت الهيئة توصيات في مجال السياسة العامة لتقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2019/74). وإلى جانب ما ورد في التقرير من اعتراف بالجهات المشاركة في الشراكة العالمية للعمل من أجل القضاء على كافة أشكال الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يسلط المدير التنفيذي الضوء على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة بوصفهما دعامة أساسية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن المشاركة الهادفة وتوفير الموارد لمنظمات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على الوصم والتمييز والعنف الجنساني ضد المرأة بوصفهما عناصر رئيسية من عناصر العمل. ويتضمن التقرير دعوات إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان ومعالجة المحددات الاجتماعية والهيكلية للصحة في سياق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلى زيادة توفير خدمات فيروس نقص المناعة البشرية للشابات والمراهقات واستفادتهن منها.

47 - وأقامت الهيئة شراكة مع فرقة العمل المعنية بالعدالة، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية لقانون التنمية من أجل إنشاء فريق عامل رفيع المستوى معني بإمكانية احتكام النساء إلى القضاء، يتألف من عضوة في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وحكومات ومنظمات مختلفة. وأصدر الفريق العامل تكليفا بإعداد التقرير المتعلق بالعدالة من أجل المرأة بوصفه مرجعا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبهدف التصدي للتمييز المستمر في القانون، أقامت الهيئة أيضا شراكة مع الاتحاد الأفريقي والكومنولث والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية لإصدار خريطة طريق معنونة ”المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030: استراتيجية متعددة الجهات صاحبة المصلحة من أجل التعجيل بالعمل“ الغرض منها إلغاء القوانين التي تميز ضد النساء والفتيات، مع التركيز على ستة مجالات مواضيعية و 100 بلد. وفي عام 2018، أيدت الهيئة سن ما مجموعه 44 قانوناً يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تناول 22 قانونا منها المعايير أو الممارسات التمييزية.

خامسا – السلام والأمن

ألف – مجلس الأمن

48 – وجهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنظار واضعي السياسات إلى أدلة جديدة ووضعت بين أيديهم تحليلات للاتجاهات ومعلومات عن القضايا الناشئة والفجوات في التنفيذ من أجل تعزيز المساءلة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وأوجدت الهيئة أوجه تآزر بين خطط عمل مترابطة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه وبشأن الشباب والسلام والأمن. وترجم التقدم المحرز على صعيد وضع المعايير إلى برامج على الصعيد القطري. وفي إطار التحضير للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000)، التي تحل في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أيدت الهيئة إجراء تقييم لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة الواردة في الاستعراضات الثلاثة للسلام والأمن التي أجريت في عام 2015. وقد أُدرجت النتائج، إلى جانب تحليل اتجاهات التقدم المحرز على الصعيد القطري، في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800). وحدد التقرير ستة مجالات ذات أولوية للعمل المعجل الذي يتعين إنجازه قبل حلول عام 2020، بما في ذلك المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام، والتمويل بعد انتهاء النزاع، والانتعاش الاقتصادي الذي يعزز المساواة بين الجنسين.

49 – وواصلت الهيئة تقديم الدعم الفني لأعضاء مجلس الأمن لتعزيز إدماج الشواغل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مداولات المجلس ومقرراته. وشملت هذه الجهود العمل كأمانة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس. وتضمن ما نسبته 72 في المائة من جميع المقررات التي اعتمدها المجلس في عام 2018 إشارات صريحة إلى قضايا المرأة والسلام والأمن. وأدمج جميع البعثات الأربع التي أوفدها المجلس في عام 2018 عناصر تتعلق بالمرأة والسلام والأمن وتضمنت عقد اجتماعات مع المجموعات النسائية المحلية. ودُعيت 27 امرأة من منظمات المجتمع المدني إلى تقديم إحاطات إلى المجلس في الاجتماعات القطرية والمواضيعية على حد سواء وذلك بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة. وقدمت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطة إلى المجلس عن بعثتيها إلى جنوب السودان والصومال، ودعت إلى التمثيل الحقيقي للمرأة في المرحلتين ما قبل الانتقالية والانتقالية في جنوب السودان وفي الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في الصومال في عامي 2020 و 2021.

50 – وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن 2242 (2015) و 2395 (2017) و 2396 (2017)، عززت الهيئة التكامل في عملها المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وبمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف ومكافحته. ودعمت الهيئة التقييمات القطرية الصادرة عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من خلال توفير تحليل جنساني داخل البلد، وترأست، بالتعاون مع المديرية التنفيذية، الفريق العامل المعني بالنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية المنبثق عن اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. ومن أجل إثراء قاعدة المعارف، أصدرت الهيئة توجيهات جديدة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود منع التطرف العنيف، بالتعاون مع الفريق العامل، وأسهمت في وضع المبادئ الرئيسية المتعلقة بحماية النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الأمم المتحدة، وبإعادتهم إلى الوطن وملاحقتهم قضائيا، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وأصدرت ورقتين بحثيتين جديدتين[3] عن دوافع

(3) يمكن الاطلاع عليهما من خلال الرابط www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/07/research-paper-understanding-why-youth-fight-in-the-middle-east، والرابط http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/04/research-paper-gendered-pathways-to-radicalization-and-desistance-from-violent-extremism.

تغذية نزعة التطرف ومشـــاركة المرأة في الجماعات المتطرفة العنيفة. وخلال هذه الفترة، قدمت الهيئة إحاطتين إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب.

51 - وواصلت الهيئة تعزيز دور المرأة، بما في ذلك القيادات النسائية الشابة، في الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. وبالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، قدمت الهيئة الدعم إلى لجنة بناء السلام في تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية وتنظيم مناقشات في مجال السياسات بشأن التمويل المراعي للمنظور الجنساني، والمراحل الانتقالية، ودور النساء المحليات في بناء السلام. ووفرت الهيئة الخبرة التقنية اللازمة لوضع توجيهات على نطاق المنظومة بشأن مراعاة ظروف النزاع ومشاركة المجتمعات المحلية. ودعمت أيضا البحوث الجديدة المتعددة البلدان التي تجريها الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام، والتي ترصد وجهات نظر المرأة في المجتمع المدني، وسيُسترشد بها في إعداد التقرير المتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه الذي سيصدره الأمين العام في عام 2020.

52 - وعملا بقرار مجلس الأمن 2242 (2015)، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام لوضع منهجية لتحليل النزاعات المراعي للاعتبارات الجنسانية في السياقات التي تمر بمراحل انتقالية. وأشير في التوجيه الصادر عن الأمين العام بشأن التخطيط للمرحلة الانتقالية إلى ضرورة إجراء هذا التحليل. وتدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى زيادة الاستثمار في التحليل الجنساني لتوجيه جميع عمليات وضع السياسات والتخطيط والميزنة، حيث يمكن أن يؤدي غياب هذا الاستثمار إلى آثار مدمرة وطويلة الأجل في البيئات المتأثرة بالنزاعات والأزمات.

53 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للبلدان في ترجمة القواعد والمعايير العالمية إلى إجراءات هادفة على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي، في سياقات متعددة منها عملها بوصفها أمانة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وزاد عدد أعضاء الشبكة في عام 2019 إلى 85 دولة عضوا ومنظمة إقليمية، وركزت على مسائل من قبيل المشاركة الكاملة للمرأة ونزع السلاح وتولي الشابات زمام القيادة في مجال السلام والأمن. واعتمد أكثر من 80 بلدا خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بزيادة قدرها 50 في المائة منذ عام 2015. واعتمد كذلك ما مجموعه 12 منظمة إقليمية خططا واستراتيجيات مكرسة.

باء - مشاركة المرأة في عمليات السلام

54 - بالنظر إلى بطء التقدم المحرز حتى الآن، حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام بوصفها أحد المجالات الستة ذات الأولوية للعمل المعجل السابق للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، التي تحل في عام 2020. ومن خلال الدعم التقني وبناء القدرات وتوفير الفرص الاستراتيجية المرتبطة بعمليات السلام، فضلا عن إجراء البحوث وتوليد المعارف، دعمت الهيئة الوفاء بالالتزامات المتعلقة ببناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع تطبعها مشاركة المرأة وتوليها زمام القيادة، وبضمان معالجة قضايا المساواة بين الجنسين في جميع عمليات السلام وفي تنفيذ اتفاقات السلام. وتوطدت الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك المبادرات المرتبطة بعمل الشبكات الإقليمية للوسيطات، من قبيل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa) وشبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن تقديم الدعم التقني إلى إسبانيا وفنلندا قبل إطلاق مبادرتهما في أيلول/سبتمبر 2019 ذات النقاط العشر بشأن إشراك المرأة في عمليات السلام، المعنونة ”التزام عام 2025“.

55 - وساهمت الهيئة في تنفيذ مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي أُطلقت في عام 2018. وقد أيد أكثر من 150 بلدا إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يتضمن التزاما قويا بالتنفيذ الجماعي لخطة المرأة والسلام والأمن. وقدمت الهيئة الدعم أيضا لإدارة عمليات السلام في وضع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 من أجل زيادة عدد النساء اللائي يتم نشرهن كأفراد شرطة وأفراد عسكريين في بيئات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف هيئة الأمم المتحدة للمرأة أمانة مبادرة إلسي بشأن المشاركات النظاميات في عمليات السلام، وهي عبارة عن صندوق استئماني مبتكر متعدد الشركاء لمساعدة الدول الأعضاء في توظيف ونشر المزيد من النساء للعمل كأفراد عسكريين وأفراد شرطة لدعم حفظ السلام.

56 - وأطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها أمانة صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، حملة 40 مليون دولار بحلول عام 2020 من أجل المرأة، التي تهدف إلى جمع 40 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020 للنساء العاملات في مجال بناء السلام والاستجابة الأولية في حالات الطوارئ. وسمحت زيادة التمويل للصندوق بزيادة عدد أعضائه من 5 إلى 12 بلدا في عام 2019، لتوفير الدعم لأكثر من 90 منظمة نسائية تعمل في حالات الأزمات. وفي إطار من الشراكة مع مكتب دعم بناء السلام، دعمت الهيئة الجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام لتجاوز هدفه المتمثل في الوصول إلى حد أدنى من التمويل لاستثمارات بناء السلام المراعية للمنظور الجنساني قدره 30 في المائة. وفي عام 2018، خُصص من الموارد التي رصدها الصندوق ما مجموعه 40 في المائة لمشاريع بناء السلام القائمة بذاتها والمدمجة على حد سواء، وزاد التمويل المخصص لمبادرة الصندوق بشأن تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب من 29 مليون دولار في عام 2017 إلى 37,1 مليون دولار في عام 2018.

سادسا - العمل الإنساني

57 - خلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني خلال المفاوضات بشأن القرار المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (قرار المجلس 14/2019)، ونظمت مناسبة لتوجيه الانتباه إلى ضرورة جعل المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة في السياقات الإنسانية عن طريق ترجمة المعايير إلى إجراءات على أرض الواقع. ودعت الهيئة على وجه الخصوص إلى فهم المساواة بين الجنسين فهماً يتجاوز التدابير الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويركز على معالجة الشواغل الأخرى المتعلقة بالحماية التي من شأنها أن تبرز أيضا إمكانية دعم عملية تحقيق التغيير المستدام من خلال تمكين المرأة وجعلها قادرة على زيادة اعتمادها على الذات وقدرتها على التكيف.

58 - وبوصفها جهة مشاركة في رئاسة الفريق المرجعي المعني بالمسائل الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تولت الهيئة الإشراف على مكتب الشؤون الجنسانية لرصد التقيد بالمعايير والأدوار والمسؤوليات المعتمدة في سياسة اللجنة الجنسانية في مجال العمل الإنساني لعام 2017. وبهذه الصفة، نشرت الهيئة التقرير الافتتاحي لإطار المساءلة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، الذي يتضمن رصد العمل الجماعي لنظام تنسيق الشؤون الإنسانية الذي تقوده الأمم المتحدة لإدماج منظور المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني.

59 - وساهمت الهيئة في المنتدى العالمي للاجئين لكفالة استمرار التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على النحو الوارد في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وبوصفها إحدى الجهات المشاركة في رعاية مجالين من المجالات ذات الأولوية في المنتدى - وهما تعزيز القدرة على الحماية وتعزيز فرص الحصول على التعليم الجيد - اضطلعت الهيئة بدور في مجال الدعوة لدعم حقوق النساء والفتيات اللاجئات وتعزيز أدوارهن كقائدات وعوامل للتغيير. وفي إطار الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اشتركت الهيئة في استضافة حدث بعنوان ''النازحات: نحو منتدى عالمي للاجئين يستجيب للمنظور الجنساني'' لحشد الدعم والحصول على تعهدات ثابتة من الدول الأعضاء.

60 - وفي إطار الشراكة مع مفوضية اللاجئين النسائية، قادت الهيئة تحليل التقدم الذي أحرزته الجهات صاحبة المصلحة خلال العام الماضي نحو تمكين النساء والفتيات، تمشيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والواردة في خطة العمل من أجل الإنسانية. وقامت ببحث وتحديد الاتجاهات الإيجابية والبرامج الابتكارية والتحديات القائمة، وقدمت التوصيات الرئيسية اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال العمل الإنساني.

61 - وفي مجال الحد من مخاطر الكوارث، قدمت الهيئة الدعم المعياري في صياغة الخطط والسياسات والأدوات والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بجمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة وما يتعلق بالاستثمار المحدد الأهداف في النساء والفتيات. وفي المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2019، والمؤتمر العالمي لإعادة الإعمار، وشبكة الممارسين المنبثقة عن مبادرة صمود الدول الجزرية الصغيرة، شاركت الهيئة في تنظيم عدة جلسات أو ساهمت فيها، ودعت إلى إدراج منظور المساواة بين الجنسين في الوثائق الختامية. واستفادت أيضا من خبرتها الميدانية كي يسترشد بها في وضع المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالتوجيهات المشتركة للأمم المتحدة بشأن المساعدة على بناء مجتمعات قادرة على الصمود، فكفلت بذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التوجيهات.

سابعا - الدعم المقدم لتنفيذ توجيهات السياسة العامة

62 - يشكل تعزيز القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوفر الهيئة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، الدعم بشأن ستة أنواع من الأنشطة التنفيذية: (أ) الدعم المعياري؛ (ب) تنسيق الأمم المتحدة للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ج) المشورة المتكاملة في مجال السياسة العامة؛ (د) تنمية القدرات؛ (هـ) الدعوة والتعبئة الاجتماعية؛ (و) المساعدة التقنية للحصول على الخدمات الأساسية. وتشمل هذه الأنشطة تقديم الدعم لمتابعة الدورات السنوية للجنة وضع المرأة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثانية والستين. وتنفذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة إلى حد كبير في المناطق الريفية والنائية، وتشمل طائفة واسعة من المسائل ذات الأهمية البالغة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات، بما في ذلك الحقوق في الأرض، ومهارات تنظيم المشاريع، وتعميم الخدمات المالية، والزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، والوصول إلى التكنولوجيا.

63 - وواصلت الهيئة دعم الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين بهدف تعزيز قدراتها المؤسسية، لتحقيق أغراض من بينها إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتم التركيز أيضا على دعم تنفيذ السياسات والخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك استراتيجيات تمكين النساء والفتيات الريفيات.

64 - فعلى سبيل المثال، قدمت الهيئة الدعم التقني إلى حكومة السلفادور في إعداد سياسة وطنية للمرأة الريفية ونساء الشعوب الأصلية والفلاحات، اعتمدت في عام 2019. وتواصل الهيئة دعم الوزارات ذات الصلة في وضع خطة عمل لتنفيذ هذه السياسة. وفي شمال مقدونيا، دعمت الهيئة الحكومة في تطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في برامج التنمية الريفية. وفي كمبوديا، عملت الهيئة مع المؤسسات الوطنية من أجل توفير إمكانية الحصول على تمويل للأنشطة المناخية تراعى فيه الاعتبارات الجنسانية، وطورت القدرات الوطنية اللازمة لإدماج المنظور الجنساني في تخطيط عمليات التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها ورصدها، من خلال جهود بناء القدرات. وفي الكاميرون، قدمت الهيئة الدعم للحكومة في تنفيذ مشروع لبناء الطرق في المناطق الريفية، بطرق من بينها تدريب 20 000 من النساء الريفيات لتمكينهن من اكتساب المهارات المالية ومهارات تنظيم المشاريع وتحسين تقنيات الزراعة لتلبية احتياجات الأسواق الجديدة. وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مع المؤسسات التقليدية والثقافية من خلال سلسلة من المشاورات الإقليمية في شرق ووسط أفريقيا بشأن إنهاء حالات زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التي تحدث بمعدلات أعلى في المناطق الريفية وتفرَض من خلال الهياكل القانونية التقليدية.

65 - وفي عام 2019، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ البرنامج المشترك المتعدد السنوات للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، إلى جانب برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إثيوبيا، ورواندا، وغواتيمالا، وقيرغيزستان، وليبريا، ونيبال، والنيجر. ويستخدم البرنامج استراتيجية متعددة المسارات لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، ويستعين بمهارات تنظيم المشاريع، وسلاسل القيمة بغرض الوصول إلى الأسواق، ويستغل روح القيادة والمشاركة في المجتمعات المحلية والمؤسسات، والبيئات التي تراعي المنظور الجنساني في تقرير السياسات لأغراض التمكين الاقتصادي. وتعمل الهيئة وشركاؤها مع أشد النساء ضعفاً وفقراً، ومع النساء الأميات، وكذلك مع النساء المشتغلات بالأعمال الحرة اللائي ينتظمن بالفعل في مؤسسات منتجة، مما يتيح للهيئة تحقيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ودعم المشاريع التجارية التي تساهم في النمو الاقتصادي في مجتمعاتها المحلية. وفي عام 2018، زاد الإنتاج الزراعي للنساء الريفيات المشاركات بنسبة 34,1 في المائة في المتوسط مقارنة بما كان عليه في عام 2017.

66 - ودعمت الهيئة جمع البيانات المصنفة عن النساء والفتيات الريفيات وتحليلها ونشرها بهدف تيسير وضع السياسات واتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة للمساهمة في تمكينهن. ففي كينيا، على سبيل المثال، وفرت الهيئة الدعم لمؤسسة التمويل الزراعي من أجل إجراء استقصاء أولي وتوثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بحصول المرأة الريفية على التمويل الزراعي، وأعادت تجهيز البيانات المستمدة من مصادر قائمة لتوليد المعلومات، ومعالجة الثغرات في البيانات وإنتاج إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس.

خامسا – خاتمة

67 – ظل تقديم الدعم المعياري للعمليات والهيئات الحكومية الدولية أولوية عليا بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2019، وشمل ذلك تقديمه في سياق الأعمال التحضيرية لعملية استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتمادهما. وواصلت الهيئة الإضافة إلى مساهماتها السابقة في مختلف العمليات الرامية إلى تعزيز إدماج منظور جنساني في جميع أعمال الهيئات الحكومية الدولية. ومن خلال تعزيز قاعدة الأدلة وإقامة الروابط بين القطاعات، واصلت الهيئة العمل على تعزيز كفالة الاتساق والمواءمة والتنسيق بين الجوانب المعيارية والجوانب التنفيذية لعملها. واسترشدت الهيئة في جهودها بالالتزام بدعم التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني، وذلك بالاشتراك والتعاون مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. واستنارت تلك الجهود أيضا بالمشاركة الاستباقية للهيئة في العمليات المضطلع بها على نطاق المنظومة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبجهودها الرامية إلى كفالة أن تدعم نتائج تلك العمليات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

68 – ويتيح استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 2020 بعد مرور 25 عاما على اعتمادهما، فرصة مهمة لتقييم التقدم المحرز والثغرات والتحديات المتبقية على جميع المستويات، ولحشد جهود وشراكات مكثفة ومؤثرة من أجل سد تلك الثغرات. وستدعم الهيئة عمل لجنة وضع المرأة، بتعزيزها للإطار المعياري العالمي، وستسهم في التعجيل بتنفيذ توجيهات السياسة العامة الصادرة عن اللجنة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال ما لهن من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.